

الحياة تعود إلى معبر نصيب بعد 3 سنوات على إغلاقه الطريق، مفتوحة أمام المنتجات اللبنانية.. بلا شروط

عادت الحياة إلى معبر نصيب - جابر الحدودي بين سوريا والاردن الذي يعد شرياناً حيويًا لحركة التجارة وعبره إلى بلدان المنطقة. وهو يعتبر المعبر الرئيسي بين 19 معبراً برياً سورياً، ويصفه البعض بالمعبر الأهم في الشرق الأوسط، لما له من أهمية في التبادل التجاري بين لبنان وسوريا والاردن وبقية دول الخليج

بدأ العمل على إنشاء معبر نصيب - جابر عام 1991 على مساحة تقدر بـ 2867 دوماً، وبوشر العمل في المعبر عام 1997. يشمل المعبر 3 مسارات منفصلة، واحد للمسافرين القادمين وآخر للمغادرين، وثالث مخصص للشاحنات القادمة والمغادرة. كما تحاذيه منطقة حرة سورية اردنية مشتركة، ومرافق أخرى لخدمة المسافرين.

يعتبر المعبر شرياناً حيويًا للزراعة والصناعة اللبنانية المعدة للتصدير. إذ كان يمر عبره يومياً ما يقارب 300 شاحنة لبنانية محملة بالمنتجات. وهو المنفذ البري الوحيد الذي يربط لبنان بالخليج، ويؤدي دوراً في تسريع

ترشيحي: خسائر لبنان مليار و200 مليون دولار سنوياً

■ ماذا يعني فتح معبر نصيب - جابر أمام مرور المنتجات اللبنانية إلى الدول العربية؟
□ معبراً نصيب في سوريا وجابر في الاردن، بالنسبة إلى القطاع الانتاجي في لبنان وخصوصاً الزراعي هما شريان الحياة. عندما اقلنا كان يوماً اسود للقطاع الزراعي. تدنت نسبة الاسعار بنحو 50% وبلغت حجم خسائر لبنان من خلال اقفال المعابر نحو مليار و200 مليون دولار سنوياً. علماً ان كلا من الاردن وسوريا خسرا نحو 10 مليارات دولار. اغلاق معبر نصيب اوقف نحو 3

الاستفهام التي طرحت في شأن منع دخول البضائع وخروجها من لبنان واليه عبر الاراضي السورية، أو زيادة رسوم المرور، وان الوضع عاد إلى طبيعته وواقعه ما قبل أزمة الحدود. أعلن رئيس تجمع مزارعي وفلاحي البقاع ابراهيم ترشيحي ان اللواء ابراهيم، بعد اتصالاته بالجانب السوري، أكد ان الطريق مفتوحة أمام المنتجات اللبنانية، وان الوضع عاد إلى طبيعته وواقعه ما قبل أزمة المعبر عام 2015. وشدد على انه كما كانت تعامل البضائع السورية بعد اقفال المعبر عند تصديرها من لبنان، ستعامل اليوم البضائع اللبنانية بعد فتح المعبر. وأشار رئيس نقابة مصدري الفاكهة في لبنان نعيم خليل إلى انه لمس اهتماماً من رئيس الجمهورية بأمور الزراعة ومعبر نصيب لما له من أهمية في عودة النشاط الاقتصادي على مختلف وجوهه، ومن المدير العام للامن العام كل اهتمام وتفهم للمشكلات.

خسرنا اسواقنا التقليدية عبر المناقشة



رئيس تجمع مزارعي وفلاحي البقاع ابراهيم ترشيحي.

■ إلى أي حد أثر اغلاق المعبر على المحافظة على اسواق لبنان العربية؟
□ استغلت الدول الاخرى واقع لبنان، ودخلت اسواقنا التقليدية عبر المنافسة، خصوصاً وان مواعيد تسليم البضائع المشحونة غير محددة او مضمونة. الامر الذي أثر على علاقتنا مع الزبائن ما دفعهم إلى التعامل مع تجار من بلدان اخرى. هذه المشكلة لم تكن نعانيتها عبر معبر نصيب. فالبضائع كانت تصل يومياً طازجة إلى مقاصدها في الاسواق العربية، خصوصاً الخليجية منها. ابرز نتيجة سلبية للشحن عبر البحر حرمان لبنان من السوق الاردنية ونسبة وصلت إلى نحو 80%.

■ زرتم المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم. ما هي المواضيع التي اثيرت خلال اللقاء، وعلى ماذا تم الاتفاق؟
□ خلال الزيارات التي قمنا بها برفقة الوزراء والمعينين إلى سوريا للبحث في موضوع المعبر، تبين لنا ان المقاطعة الرسمية بين لبنان وسوريا من جهة وبين سوريا والاردن من جهة اخرى مستمرة، وان مجالات التواصل بينهم مقطوعة، وتبين لنا ايضاً ان الجميع يحتاجون إلى من يقرب وجهات النظر بينهم. هذه المهمة لا يقوم بها الا اللواء عباس ابراهيم، لانه يتمتع بالقدرة والحنكة والذكاء وديبلوماسية التواصل. عرضنا أمام رئيس الجمهورية هذا الامر، فأكد لنا ان الموضوع بحث وقد تم تكليف المدير العام للامن العام الحل. خلال اللقاء مع اللواء ابراهيم في حضور رؤساء جميع النقابات الزراعية في لبنان، تأكدنا ان على رأس اهتماماته موضوع معبر نصيب. لذا اعتبرنا ان المهمة انجزت خصوصاً انه يشعر معنا بما يعانيه هذا القطاع. بعد اتصالات اللواء ابراهيم بالجانب السوري، أكد ان الطريق مفتوحة أمام المنتجات اللبنانية، وان الوضع عاد إلى طبيعته وواقعه ما قبل عملية اغلاق معبر نصيب - جابر، وان اللواء نقل خبراً مفرحاً إلى الاف اللبنانيين بدءاً من المزارعين إلى المصدرين واصحاب المشاغل ومكاتب التخليص الجمركي وسواهم من مئات العائلات التي لطالما انتظرت هذه البشارة. ◀

لكي يبقى لنا وطن واقتصاد

عندما تنصرف الهيئات الاقتصادية وجميع المعنيين إلى معالجة الازمة التي يعيشها لبنان كي يبقى لنا اقتصاد، سيجدون انفسهم بلا ادنى شك امام مواضيع شائكة تمتد جذورها إلى الشؤون الامنية والسياسية، بعد الاجتماعية والمعيشية. الهيئات الاقتصادية ليست غريبة عن هذا الواقع. وهي تحمّل دائماً التجاذب السياسي مسؤولية تراجع الوضع الاقتصادي بكل متفرعاته وانعكاساته، ليس على مصالح هذه الهيئات، فحسب بل على مصلحة لبنان ككل.

الحكومة العتيدة ليست غريبة عن هذا الواقع، وهي ستلقى سيات الكلام السياسي - الاقتصادي في اكثر من موقع واكثر من جهة. لكن عليها ان تتحمل لانها اصلاً جاءت لكي تعالج مثل هذه الحالات.

ثم ان اصحاب الشأن والمعالين يدركون، او على الاقل يتصرفون بشكل يوحي بانهم يدركون، ان القضايا الامنية والسياسية شيء مكمل للقضايا الاقتصادية. والعكس بالعكس بحيث ان خلافاً اقتصادياً يعكس توتراً في ميادين اخرى، كما ان انحساراً سياسياً يولد اجساماً اقتصادية وتجمعات اتفاقية واستهلاكية جديدة ومتواصلة تفرض نفسها على المستقبل السياسي.

كما ان معالجة الازمات الاقتصادية بشكل يفرز عدالة، ويؤكد حقوقاً ويطبق منطقاً وعلماً، ويساير اخلاقاً ووطنية، ويعكس وعياً وتصميماً، تعتبر من دون شك شيئاً مكملًا للحل السياسي والحل الاجتماعي. إذ ان معالجة الازمة المالية تتطلب اختراقاً للحلقة المفرغة، وتطويقاً لاسباب الازمة التي دارت في داخلها. فهل ينتبه القيمين على الشؤون السياسية والضالعون في لعبة الصراع المحلي والاقليمي، ان الثقة الدولية التي اكتسبها لبنان خلال السنوات الماضية وخلال مؤتمر سيدر تحتاج إلى استقرار سياسي، يعزز الاستثمارات المحلية والعربية، ويشجع المؤسسات والبيوتات الاقليمية والدولية على دعم الاقتصاد الوطني. لا بد من التطلع إلى امور باتت تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد، منها استمرار نمو الدين العام حتى اصبح يتجاوز 150% من الناتج المحلي الاجمالي، واستمرار العجز في الحساب الجاري، وفي ظل جهود لا تزال غير كافية لمكافحة الفساد والمفسدين. واذا ما جاءت الموازنة، ستكون خطوة في رحلة الالف ميل، وستبقى غير كافية.

إذا كان قدر لبنان ان يعيش مع شعبه وحكمه حالة ترقب مضمينة على مسار الحراك العربي الاقليمي من جراء ما يحصل في سوريا، فهل يجوز ان ندخل هذا الوطن في الصراعات المحلية والاقليمية، وان تكون مسيرتنا سلبية بدلاً من ان تكون محطة جديدة لتجديد الامل في المستقبل.

المؤشرات السلبية التي تتخوف منها الهيئات الاقتصادية قد تنقلب إيجابيات إذا ما احسن الجميع، سياسيين واقتصاديين، التعامل مع الاحوال الراهنة. ما تحمّله لبنان في الماضي من ويلات، يدفعنا إلى الدعوة الملحة بوجود الاستقرار في التفاؤل، والعمل على ابراز الايجابيات التي يخترنها هذا الوطن. لذا علينا تطويق كل اسباب الازمات التي يعيشها اقتصادنا، والاندفاع في تطوير علاقات العمل لزيادة الانتاج وتحسين الاداء الوظيفي في القطاع العام، رغم المعوقات السياسية وتخلف الادارة.

فهل نفعل ذلك في محاولة انقاذ لكي يبقى لنا وطن واقتصاد؟

اقتصاد

◀ ماذا عن شروط الجانب السوري تجاه لبنان؟
□ لا صحة لهذا الكلام مطلقا. طمأننا اللواء ابراهيم الى ان الجانب السوري لا يطلب شيئا على الاطلاق من الجانب اللبناني. كما كانت تعامل البضائع السورية بعد اقفال المعبر عند تصديرها من لبنان، ستعامل اليوم البضائع اللبنانية بعد فتح المعبر. النتائج التي ظهرت اثبتت ان لرئيس الجمهورية ولوزير الخارجية ولواء ابراهيم دورا اساسيا في التوصل الى هذه النتيجة السعيدة.

■ ماذا عن اجراءات الجانب الاردني؟
□ الموضوع سيكون تحت التجربة،

في انتظار استكمال جميع الاجراءات القانونية المطلوبة ومعرفة طريقة استقبال الجانب الاردني للبضائع اللبنانية التي تمر ترانزيت عبر معبر جابر. الامر الذي طمأننا هو ان سفيرة لبنان في الاردن ستستقبل اول شاحنة لبنانية ستدخل عبر نصيب - جابر.

■ الى ماذا تحتاج عملية بدء التصدير؟
□ المؤشرات الايجابية بدأت بالظهور فور اعلان الجانب السوري ان المعبر بات مفتوحا امام البضائع اللبنانية. علما ان عملية التصدير قد يشوبها بعض التأخير ان

على صعيد بعض التجار والموردين لصيانة شاحناتهم والبحث عن سائقين مستعدين لقيادتها الى الاردن عبر سوريا وهو امر ليس سهلا، خصوصا وان عودة العمل الى المعبرين تعني وجود اجراءات حماية امنية جيدة بعد التجربة المريرة مع المعبر.

■ هل سيتوقف دعم الدولة لعملية التصدير عبر البحر؟
□ طبعا، خصوصا وان الاتفاق ينص على ان الدعم سيتوقف بشرطين، اذا لم تتوافر الاموال واذا تم فتح معبر البر. عند توقف هذا الدعم سيتوجه الجميع نحو البر.

خليك: معبر التنف
مهم جدا لتصدير التفاح

■ كانت لكم زيارة للمدير العام للامن العام. ما هي المواضيع التي اثيرت خلال الاجتماع؟
□ اثنا موضوع الانتاج اللبناني الصناعي والزراعي الذي كان يتم تصديره عبر الممرات البرية الى الاسواق العربية. غير ان اقفال معبر نصيب حول قسما من هذه الصادرات الى البحر والجو. كانت الدولة تدعم عملية التصدير هذه، غير ان الاوضاع التي استجدت اخيرا وادت الى استعادة معبر نصيب امنه، غيرت هذه المعادلة. كان لا بد من بحث الموضوع مع رئيس الجمهورية خلال استقباله لنا ومع اللواء عباس ابراهيم الذي رحب بلقائنا تنفيذاً لرغبة الرئيس عون، ولمعرفته المسبقة بمشكلاتنا وتحسسه بمعاناتنا. خلال البحث معه في موضوع المعبر وما يمكن ان يصادف افتتاحه من شروط وعقبات، طالبت اللواء ابراهيم بالعمل على فتح معبر التنف ايضا الذي يربط سوريا بالعراق، خصوصا وان الموردين اليوم يسلكون طريق تركيا - اربيل ومن ثم العراق عبر مرفأ طرابلس. يجب ان نولي هذا المعبر اهتماما خاصا، فهو يوصلنا بالعراق وهو مهم جدا لتصدير التفاح. لمست

■ ما اهمية معبر نصيب للاقتصاد اللبناني؟
□ المعبر يسمح بتصدير المنتجات اللبنانية من دون تكاليف اضافية وفي وقت اقل. مع اغلاق معبر نصيب تراجع تصدير الانتاج الزراعي منذ ثلاث سنوات الى النصف من جراء المنافسة الخارجية، والتلف الذي يصيب بعض الخضروات. لا بد من القول ان طريق البر خير لكل المنتجات الزراعية والصناعية.

■ هل تتوقع وضع رسوم جديدة على عمليات التصدير؟
□ هناك معاهدات تحكم هذه العملية. ترددت اشاعات تحدثت عن رفع الرسوم.

”
طريق البر خير لكل المنتجات الزراعية والصناعية



رئيس نقابة مصدري الفاكهة في لبنان نعيم خليل.

لكن هذا الامر لم يتأكد. الاهتمام الذي ابداه رئيس الجمهورية وجميع المسؤولين يساعد في تخطي كل العقبات والمحاولات التي تعيق عملية الترانزيت من لبنان الى دول المقصد.

■ ماذا عن المشكلات التي تواجهونها لناحية المنافسة والتهرب؟
□ نواجه عمليات تهريب للمنتجات الزراعية من سوريا، وقد تمكنت الجمارك اللبنانية من ضبط المعابر، ومن مدهامة مراكز البيع ومصادرة البضائع المهربة. الاسعار هي العامل الابرز في عمليات التهريب، والروزنامة الزراعية هي التي تحكم عمليات التبادل الزراعي بين الدول العربية، وخصوصا بين لبنان والاردن وسوريا. لناخذ مثلا انتاج الموز الذي يصدر القسم الاكبر منه الى سوريا والاردن، فقد خسر لبنان في فترة السنوات الثلاث الماضية بعض الاسواق وخصوصا السوق الاردنية. نأمل بعد فتح المعبر في ان يعاد النظر في الاتفاقات التجارية من اجل وضع روزنامة زراعية جديدة. ولا بد من اتفاق جديد بالنسبة الى التفاح لبدء عملية التصدير. يبقى

الامر بالنسبة الى الاصناف الاخرى، وهي الموز والبطاطا والعنب والتفاح وغيرها. نأمل في ان يعود الامر الى طبيعته مع افتتاح معبر نصيب.
■ ما هو حجم التصدير الى الدول العربية؟
□ قبل اغلاق المعبر وصل حجم التصدير الى 580 الف طن. مع اغلاقه تراوح التصدير بين 330 الف طن الى 360 الفا. تعرضنا لمنافسة مهمة جدا من الاسواق الاوروبية التي باتت تملك انتاجا ضخما من التفاح والعنب والبطاطا، واقامت علاقات جيدة مع الدول العربية، بالاضافة الى الغاء الرسوم الجمركية. هذا الامر خفض من الكلفة وسمح بالمنافسة.
■ ماذا عن المواصفات؟
□ المواطنون العرب يتذوقون الخضروات والفاكهة اللبنانية، لذا فهي مرغوبة ومطلوبة

في الدول العربية. عملية المنافسة تكمن فقط في الكلفة المتعلقة بالمياه والكهرباء واليد العاملة وشح الامطار والنقل.

■ هل ثمة خوف من وقف الدعم الذي تقدمه ايدال؟
□ دعم ايدال هو للتصدير، ويقدر بحسب بُعد كل بلد نصدر اليه، ويطاول فنتين من المصدرين الاولى والثانية، وهو يهدف الى فتح باب المنافسة بين المصدر لاعتماد افضل سبل التوضيب وتطبيق المواصفات العالمية، والسعي الى تحسين المشاغل. الامر يتعلق بالتزام المصدرين جميع الشروط المطلوبة، علما ان غالبية المصدرين هم من المزارعين. لذلك ننتظر جلاء كل القضايا المتعلقة بالمعابر لاستئناف التصدير الذي سيعود خيرا على لبنان.
ع. ش.

